



# «استشارية» المجلس الأعلى لمجلس التعاون تعقد اجتماعها الأول في دورتها الـ 29

## د. الشيخة مريم بنت حسن: دراسة الاستراتيجية الخليجية إزاء العملات الرقمية وتأثير التحول الرقمي والتقني على سوق العمل



عقدت الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية امس، اجتماعها الأول في دورتها التاسعة والعشرين، برئاسة الدكتورة الشيخة مريم بنت حسن آل خليفة، رئيسة الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى في دورتها الحالية، ومشاركة الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني وزير الخارجية، والأستاذ جاسم محمد البديوي الأمين العام لمجلس التعاون، وأعضاء الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى، وبحضور سلطان بن ناصر السويدي الأمين المساعد للشؤون القانونية والتشريعية، والسفير حامد بن سعيد آل إبراهيم المدير العام لمكتب الهيئة الاستشارية.

الأعلى، وإلى صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، على استضافة مملكة البحرين لهذا الاجتماع، مشيداً بالدعم اللامحدود والجهود الملموسة التي تبذلها المملكة لتعزيز مسيرة العمل الخليجي المشترك وتطوير منجزاته. وأكد الأمين العام في كلمته الإيمان الكبير بالدور المحوري للهيئة الاستشارية، والذي رسمه أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس في قرار إنشائها، إدراكاً منهم بضرورة توسيع قاعدة التشاور وتكثيف الاتصالات بين الدول الأعضاء، مشيراً إلى أن توجيهات أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس، تحتم اليوم تعزيز دور الهيئة ودعم تنفيذ الدراسات التي يقرها مقام المجلس الأعلى، وتطوير آليات العمل وصولاً إلى تكامل الأدوار بين الهيئة واللجان الوزارية والأمانة العامة. وأضاف أن الهيئة أثرت مسيرة مجلس التعاون بأكثر من 62 دراسة تناولت مواضيع متعددة وحيوية، موضحاً أن الأمانة العامة تتابع اليوم ترجمة تلك الدراسات المعتمدة من مقام المجلس الأعلى إلى خطط عمل مشتركة تدعم المسيرة المباركة وتستجيب لطموحات أبناء دول مجلس التعاون، بما يليي التوجيهات والتطلعات السامية لقادة دول المجلس، نحو مزيد من التكامل والمنجزات المشتركة.

الدورة، إيماناً من المملكة بالدور الحيوي المهم الذي تقوم به الهيئة في سياق العمل الخليجي المشترك، وما تنجزه من دراسات مهمة، تنفيذاً لتوجيهات أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس، مشيداً بالدراسات القيمة التي أعدها الهيئة منذ إنشائها وما تضمنته من مراثيات صدرت بشأنها من المجلس الأعلى لمجلس التعاون قرارات أسهمت في تطوير وتعزيز مسيرة التعاون الخليجي المشترك، تأكيداً لدور الهيئة المهم والحيوي، الذي يتكامل مع أدوار مؤسسات مجلس التعاون وهي تنهض ببرامج ومشاريع التعاون الجماعي والوحدة الاقتصادية والتكامل المشترك.

وأشاد وزير الخارجية بالجهود المتواصلة التي يبذلها الأمين العام لمجلس التعاون، ومنسوبي الأمانة العامة والإدارة العامة للهيئة الاستشارية من مقرها في مسقط، لتعزيز دور الهيئة في دعم العمل الخليجي المشترك، وتقديم الدعم والمساندة لأعضاء الهيئة في إنجاز المهام الموكلة إليهم على أكمل وجه، متمنياً للجميع التوفيق والنجاح.

كما ألقى الأستاذ جاسم محمد البديوي، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، كلمة عبر فيها عن أسمى آيات الشكر والتقدير والعرفان إلى مقام حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم رئيس الدورة الحالية للمجلس

والنجاح في تعزيز دور الهيئة الاستشارية في مسيرة العمل الخليجي المشترك نحو مزيد من الترابط والتعاون والتكامل.

وعبر الوزير عن تهانيه للدكتورة الشيخة مريم بنت حسن آل خليفة، بمناسبة توليها رئاسة الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى في دورتها الحالية، متمنياً لها التوفيق والسداد في إدارة أعمال الهيئة، مثنياً على جهود الأستاذ ناصر عبدالله الروضان، التي قام بها خلال رئاسته الدورة الثامنة والعشرين، وما حققته من مخرجات ومبادرات، ودراسات وتوصيات بناءة.

وأكد وزير الخارجية أنه في ظل رئاسة مملكة البحرين للدورة السادسة والأربعين لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، والتوجيهات السامية من جلالة الملك المعظم رئيس الدورة الحالية، بدعم مسيرة التعاون والتكامل بين الدول الأعضاء، وتعزيز التضامن والتكاتف بينها، بأن مملكة البحرين ستبذل كافة الجهود من أجل مواصلة مسيرة المنجزات البارزة التي حققتها هذه المنظومة الخليجية الطموحة، وتعزيز دورها في الحفاظ على مصالح الدول الأعضاء ومكتسباتها، وحماية أمنها واستقرارها، وتحقيق التنمية والازدهار لصالح شعوبها.

وأعرب وزير الخارجية عن دعم مملكة البحرين لدور الهيئة الاستشارية في هذه

على أعضاء الهيئة في أداء هذا التكليف السامي لما توفره دولنا ومؤسساتها من المصادر العلمية والبحثية والمرجعية التي تعيننا على دورنا بالشكل المطلوب وفق الظروف المتاحة. وأكدت أن الهيئة ماضية في إنجاز ما قرره الدورة السادسة والأربعون للمجلس الأعلى من دراسة القضايا الأربعة المطروحة أمام الهيئة في هذه الدورة لرفعها إلى المجلس الأعلى في دورته القادمة بإذن الله وهي: دراسة تفعيل دور الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى، ومستقبل التوجهات الاستراتيجية الخليجية إزاء العملات الرقمية، وتأثير التحول الرقمي والتقني على سوق العمل في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والحد من ظاهرة الاستهلاك الاستعراضي في المجتمعات الخليجية، معربة عن فقها بأن اللجان الفنية المنبثقة من الهيئة الاستشارية ستبذل كل ما في وسعها للخروج بمبادرات نوعية مضافة تعزز دور الهيئة ومكانتها ورسالتها في خدمة المنطقة وأبنائها.

ثم ألقى الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني كلمة نقل فيها تحيات حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم رئيس الدورة الحالية لمجلس التعاون، وصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، وتمنياتها للاجتماع التوفيق

وبدأت أعمال الجلسة الافتتاحية بكلمة ألقاها الأستاذ ناصر عبدالله الروضان، رئيس الهيئة الاستشارية للدورة الثامنة والعشرين، أعرب فيها عن اعتزازه بما تشهده مملكة البحرين من نهضة شاملة وأمن وتقدم وازدهار في ظل القيادة الحكيمة لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك البلاد المعظم، وتوجيهات صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء.

وأعرب، بالأصالة عن نفسه ونياية عن زملائه أعضاء الهيئة، عن بالغ الشكر والامتنان للدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني، وزير الخارجية، على تشريفه الكريم لأعمال الاجتماع، كما فُئ الدعم المتواصل الذي تقدمه الأمانة العامة لمجلس التعاون، مشيداً بالجهود الحثيثة والمتابعة المستمرة من الأمين العام، والتي أسهمت بشكل فاعل في تمكين الهيئة من أداء مهامها وإنجاز أعمالها على الوجه الأكمل. بعدها، سلم الأستاذ ناصر عبدالله الروضان إلى الدكتورة الشيخة مريم بنت حسن آل خليفة رئاسة الدورة التاسعة والعشرين للهيئة الاستشارية، متمنياً لها التوفيق والسداد.

وقد ألفت الدكتورة الشيخة مريم بنت حسن آل خليفة، كلمة أعربت فيها عن الترحيب بالمشاركين في أعمال الدورة التاسعة والعشرين للهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى، معبرة عن سعادتها بأن تحتضن مملكة البحرين هذا الاجتماع في دورته الحالية، مشيرة بالاعتزاز إلى مكانة الهيئة الاستشارية لدى حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم، حيث إنها تحظى

## افتتاح مركز سمو الشيخة حصة بنت علي آل خليفة لتحفيظ القرآن الكريم وتدرّيس علومه



جری یوم الأحد الماضي افتتاح مركز سمو الشيخة حصة بنت علي آل خليفة لتحفيظ القرآن الكريم وتدرّيس علومه بمنطقة البسيطين في محافظة المحرق، الذي يهدف إلى تقديم منظومة تعليمية متكاملة في خدمة كتاب الله عز وجل.

وقد قامت سمو الشيخة لولوة بنت خليفة بن سلمان آل خليفة الرئيسة الفخرية لجمعية الثور للبر بافتتاح المركز، في خطوة تعكس دعم سموها المتواصل للمبادرات القرائية والتعليمية، وحرصها الدائم على خدمة كتاب الله ونشر علومه وترسيخ القيم الإسلامية السامية في المجتمع. وتشمل البرامج والمجالس تعليم علم التجويد والتلاوة، وعلم القراءات السبع، والتلاوة الصحيحة، وحفظ القرآن الكريم للنساء في جميع المراحل العمرية، إلى جانب دروس في الفقه والدين، وبرناج «اقرأ وارثق» قضايا المساواة وتمكين والاقتصاد الرقمي والإستدامة، أربع سنوات، وذلك ضمن منهج علمي وتربوي يسهم في إعداد



مواكبة لتحولات الذكاء الاصطناعي والتقنيات الحديثة، إلى جانب تعزيز الحضور البحثي العالمي للجامعة.

كما أكدت الدكتورة رؤى بن صديق من جامعة الأعمال والتكنولوجيا، والبروفيسورة مونميثا ناندي من جامعة برونيل - لندن، أهمية التعاون الأكاديمي الدولي وتكامل الخبرات لدعم مفاهيم الاقتصاد الدائري والشمولية، بما يعزز مسار التنمية المستدامة.

ويواصل المؤتمر جلساته وورش عمله المتخصصة لبحث قضايا المساواة وتمكين والاقتصاد الرقمي والإستدامة، وتقديم توصيات عملية تساهم في دعم صناع القرار وتعزيز التنمية الشاملة في مملكة البحرين.



المؤسس رئيس مجلس أمناء الجامعة الأهلية أن الجامعة تواصل تجسيد رؤية جلالة الملك لبناء مجتمع يقوده العلم وتكافؤ الفرص. وأشار إلى أن الأهلية كانت من أوائل المؤسسات التي واكبت المشروع الإصلاحي، وتسعى إلى ترسيخ مكانة البحرين مركزاً إقليمياً للمعرفة، لافتاً إلى تقديمها في التصنيفات الدولية ونشرها أكثر من 1500 بحث علمي خلال العام الماضي، ركز العديد منها على أهداف التنمية المستدامة في مقدمتها جودة التعليم. بدوره، أكد رئيس الجامعة البروفيسور منصور العالسي أن المؤتمر يعكس التزام الجامعة بمناقشة القضايا الحيوية المرتبطة بالمجتمع ورفاه الإنسان، ويجسد شراكة استراتيجية مع مجلس النواب لصياغة سياسات وتشريعات

افتُتحت أعمال النسخة التاسعة من مؤتمر تكافؤ الفرص بين المرأة والرجل برعاية أحمد بن سلمان المسلم رئيس مجلس النواب، وتنظيم الجامعة الأهلية بالتعاون مع جامعة الأعمال والتكنولوجيا بالملكة العربية السعودية وجامعة برونيل البريطانية، وسط حضور أكاديمي وتشريعي واسع ومشاركة ممثلين عن جهات حكومية وخاصة ونخبة من الباحثين والخبراء من داخل البحرين وخارجها.

وبالنيابة عن راعي المؤتمر، أكد النائب عبدالنبي سلمان النائب الأول لرئيس مجلس النواب أن انعقاد المؤتمر يتزامن مع ذكرى ميثاق العمل الوطني الذي أرسى مرحلة إصلاحية شاملة بقيادة حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم، وجعل الجامعات منارات للإشعاع الفكري والتقدم العلمي، مشدداً على أن التعليم والبحرث العلمي يشكلان ركيزة أساسية في مشروع التنمية الوطنية.

وأوضح أن التحول نحو الاقتصاد الدائري لم يعد خياراً نظرياً، بل مساراً استراتيجياً لتحقيق الإستدامة، لما يوفره من خفض للتكاليف وتعزيز كفاءة استخدام الموارد وتقليل الاعتماد على الاستيراد، إلى جانب دعم الابتكار البيئي والتصنيع المستدام. وكشف أن حجم هذا القطاع عالمياً تجاوز 500 مليار دولار، ومن المتوقع أن يصل إلى نحو تريليوني دولار بحلول عام 2030، ما يفتح آفاقاً واسعة لإعادة أمام البحرين ودول الخليج، كما أشار إلى أولوية الإستدامة في عمل المجلس، وحثه على اعتماد «الأيزو للبرلمان الأخضر»، داعياً إلى إدماج مفاهيم الاقتصاد الدائري والرقسي في الخطط الوطنية والمناهج التعليمية.

من جانبه، أكد البروفيسور عبدالله يوسف الحواج الرئيس